

# نظام البشير والجهاديون: تعاون لقمع المعارضة.. واحتضان إقليمي



يلجأ النظام إلى «الوحدات الجهادية» لمهاجمة الطلاب المعارضين (أ ف ب)

إذ أعادت وكالة «فرانس برس» أمس، طرح علاقة نظام البشير بالجهاديين، في تقرير كان عنوانه: «وحدات جهادية في الجامعات تثير جدلاً في السودان». ووفق التقرير، فقد أنشئت تلك «الوحدات الجهادية» في الجامعات السودانية قبل سنوات لدعوة الطلاب إلى التطوع للمشاركة في القتال أثناء الحرب بين شمال السودان وجنوبه التي انتهت عام 2005 بتوقيع اتفاق سلام. وذكر أنه بينما يدعو مدافعون عن حقوق الإنسان وقادة معارضون وناشطون إلى تفكيك تلك الوحدات التي يتهمونها بالعمل على «قمع تحركات المعارضين»، كما يشرح طلاب، قال القيادي في حزب «المؤتمر الشعبي» المعارض، حسن الحسين، في اجتماع الأسبوع الماضي، إن «تلك الوحدات الجهادية مسؤولة عن العنف في الجامعات ويجب إغلاقها».

وفي التقرير، يشرح أحد قادة طلاب المعارضة في «جامعة أم درمان»، طالباً عدم كشف اسمه خوفاً من توقيفه من قبل جهاز الأمن والمخابرات، أن «الحرب الأهلية انتهت الآن، لكن النظام ما زال يستخدم تلك الوحدات الجهادية لمهاجمة المعارضين من الطلاب». فيما يرى طالب معارض آخر من «جامعة الخرطوم» أن «الوحدات الجهادية المدعومة من الرئيس (عمر) البشير وحزب المؤتمر الوطني (الحاكم) تستخدم لتخزين الأسلحة واحتجاز الطلاب المعارضين داخل الجامعات».

وكان مئات من طلاب الجامعات السودانية قد احتجوا مرات عدة ضد السياسات الحكومية، بما في ذلك التعامل مع مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وكذلك من أجل المطالبة بإطلاق سراح زملائهم الذين يجري اعتقالهم أثناء تظاهرات، وفق وكالة

بتأثير من حسنة الترابي. أدى السودان في التسعينيات دوراً مهماً لتجميع الحركات الإسلامية المتباعدة آنذاك، لكن يبدو رهاً أن نظام البشير يذهب إلى ما هو أبعد بكثير

يعود بين فترة وأخرى طرح العلاقة الشائكة التي تجمع بين النظام السوداني واحتضان وتكوين مؤسسات تعليمية في البلاد لعدد من الجهاديين ذوي الأصول الأفريقية. وبرغم أن علاقات نظام عمر البشير بالحالة الجهادية (في أفريقيا خصوصاً) ملتبسة، لكن من المفارقات أنه في خلال العام الجاري، انضم السودان إلى «التحالف الإسلامي» الذي أنشأته السعودية بهدف «مكافحة الإرهاب». وسبق ذلك، ابتعاد نظام البشير عن سياساته الإقليمية المعهودة (وعن إيران)، مقترناً أكثر فأكثر من السعودية، «ومنذ ذلك الحين استثمرت الرياض حوالي 11 مليار دولار في السودان، وتجاهلت الأمر الدولي بالقبض على الرئيس عمر البشير فسمحت له بزيارة المملكة، وفي كانون الثاني قطعت الخرطوم علاقاتها مع طهران»، كما يذكر تقرير نشرته وكالة «رويترز» أمس. ويضع التقرير التغير في السياسات السودانية في نطاق أنصواء السودان ضمن استراتيجية «السعودية» في عهد الملك سلمان لتوسيع نطاق مواجهتها مع إيران في ما يتجاوز حدود منطقة الشرق الأوسط، وذلك دون أن تعتمد اعتماداً كبيراً على حلفائها في الغرب».

## «وحدات جهادية، في الجامعات»

ويبدو انضمام السودان إلى ذلك «التحالف الإسلامي» مفارقة،

بين الشمال والجنوب»، فيما قال رئيس تحرير صحيفة «إيلاف» خالد التجاني، والذي كان ناشطاً خلال دراسته الجامعية، إن «الحرب انتهت والوحدات الجهادية جلبت ميدان القتال للجامعات». وأوضح أن هذه الوحدات «تعمل الآن لمساندة قوات الأمن... أعدادهم ليست كبيرة، لكنهم منظمون بصورة جيدة ويدافعون عن النظام».

الأمن بالقضاء على المظاهرات بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية». وأعاد تقرير الوكالة ربط نشأة «الوحدات الجهادية» بوصول الرئيس، عمر البشير، إلى السلطة، ويسود الخرطوم في العالم الإسلامي في عقد التسعينيات. ونقل عن الأستاذ في «جامعة الخرطوم»، محمد الجاك، قوله إن «عددًا من طلاب الجامعات قتلوا أثناء مشاركتهم في الحرب الأهلية

«فرانس برس». وفي الأسابيع الماضية وقعت عدة اشتباكات بين طلاب جامعات سودانية وقوات الأمن، وقتل طالبان وجرح عدد آخر أثناء التظاهرات، ما أجبر السلطات على تعليق الدراسة بعدد من الجامعات. وقالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير الشهر الماضي، إن «هناك قلقاً بسبب تقارير تتحدث عن مجموعات طلابية تتبع للحكومة تساند قوات

## وجهة نظر

# عن مشاريع «البطالة» في فلسطين

الصغيرة كي يبيعوا الأدوات التي قُدمت إليهم، ويحصلوا على سيولة نقدية سرعان ما يتبخّر. وسط كل ذلك، استمر في غزة، مثلاً، افتتاح الجامعات وإعطائها التراخيص، وصارت أفضل مشاريع استثمارية بعد المطاعم والبقالات. وفي حال مراجعة أصحاب القرار عن سبب افتتاح المزيد من الكليات برغم البطالة العالية، يأتي الردً مبسطاً: «مقابل جيش الخريجين الجدد لدينا جيش آخر من خريجي الدراسات العليا يحتاجون إلى تشغيل!» ورغم ذلك، لم تنعدم الطبقة التي تسعى إلى تحويل الحنة إلى منحة، وحاولت افتتاح مشاريع صغيرة كان يغطيها الإعلام في بداية انطلاقها مع أن أحداً لا يسأل عن مصيرها بعد ذلك، هؤلاء باتوا الآن، بسبب تفاصيل التفاصيل في الظروف القاهرة والمعقدة، يفكرون في سبيل واحد للخلاص، هو الهجرة. لكن الحل الأخير صار الاحتلال يعيقه بعدما سهّل له في مراحل سابقة، ولهذا حديث آخر!

المسلوبي الإرادة والخبرات، همّهم الوحيد هو كيفية اختصار ساعات الدوام المطلوبة منهم في العمل المؤقت، ثم الهرب إلى واقع البطالة نفسه داخل المجتمع؛ بما أن العامل في هذا المشروع، أكان مهندساً أم محامياً أم مدرساً، يعلم يقيناً أنه سيستلم راتبه نهاية كل شهر، وأن لا أحد - غالباً - سيغنيه تقييمه الوظيفي، بل لا يحذر من سلطة المدير عليه سوى الخطر من إنهاء العقد المؤقت، ما الحاجة إلى الإبداع أو اكتساب الخبرات؟ أكثر من ذلك، لم تنجح المحاولات التي جربتها بعض المؤسسات في توفير دعم مالي لإنشاء مشاريع صغيرة يصير صاحبها قادراً على تمويل نفسه بنفسه. كانت دوماً تكاليف الاتهامات إلى طبيعة الناس، دون النظر بدقة فيمن سعى إلى إكساب الشباب هذه السلوكيات، وعوّدتهم أن أكل التفاح المقشر يغني عن التفكير في الزراعة والحصاد، فباتوا يبدعون فعلاً في كيفية الالتفاف على ممولي المشاريع

في إيجاد فرصة عمل مؤقتة، يعملون بها أنفسهم؛ بدلاً من وقوفهم في طوابير انتظار المساعدات، أو التفكير في العمل مع فصيل سياسي أو جناح عسكري، وليس أخيراً النتائج الكارثية (المجتمعية والنفسية) لبقائهم في بيوتهم متعطلين عن العمل. إلى هنا كل شيء يسير بصورة طبيعية: مشاريع عمل مؤقتة في ظل وصول نسب الفقر والبطالة إلى ما فوق الـ50%. لكن الأمور تقاس، على الأقل، بنتائجها. ماذا يحدث بعد أن ينتهي عقد «البطالة»؟ يعاود المستفيد من المشروع البحث عن فرصة مؤقتة قد تتحول إلى «أسلوب حياة» إذا لم تتوافر فرصة عمل ثابتة، بل يمكن لأحدهم أن يعمل في وظيفة ثابتة ولا يمانع أن يستلم دواماً جزئياً أو إضافياً في أحد مشاريع «البطالة». ما ينبه إليه متخصصون في مجال الاستشارات ممن يعملون مساعدين للمؤسسات الدولية، هو أن مشاريع التشغيل المؤقت (انخفضت ما بعد حرب 2014)، تنتج جيشاً من الشباب

مستمر. «البطالة» هي عملية توظيف مؤقتة تمتد من شهرين إلى سنة على أقصى تقدير، يتقاضى فيها الموظف الذي يقع خارج الحقوق الوظيفية (كالتأمين الطبي والإدخار...) راتباً شهرياً مقتطعا تحده الموازنة المخصصة للمشروع. وليس بالضرورة أن يعمل الخريج في مجال اختصاصه، بل يمكن أن يشتغل «ناطورا» على بوابة مدرسة في الليل مع أنه يحمل شهادة في الهندسة الكهربائية. كما يمكنه التهرب من الدوام اليومي، إلا في المؤسسات التي تملك رقابة عالية، مثل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا» وأيضاً الحكومة. وفي هاتين يمكن للوساطة أن تحل مشكلة الدوام أيضاً. بعيداً عن الحديث في معايير وطريقة اختيار المستفيدين من هذه المشاريع، التي تشوبها المحاصصة الحزبية أو العائلية (المحسوبيات)، لا يمكن تحديد الأهداف التفصيلية وراء التشغيل المؤقت، فالمعلن هو: مساعدة الخريجين

## عبد الرحمن نصار

يبحث الشباب الفلسطينيون ممن لم يحالفهم الحظ في الحصول مباشرة على وظيفة جيدة، بعد التخرج في الجامعات، عن فرص التشغيل المؤقت، التي تسمى في المتعارف الشعبي «البطالة». أول من بادر إلى طرح هذه المشاريع هي المؤسسات الدولية، الكبيرة والمتوسطة، تلتها مؤسسات العمل المدني والأهلي والبلديات، وليس أخيراً الحكومتان في غزة ورام الله. هاتان، الحكومة في رام الله وشبه الحكومة في غزة، تعلنان بين حين وآخر طرحهما عشرات آلاف الفرص للتشغيل المؤقت، بل تزفّ كل منهما الخبر كـ«بشرى» للشباب، استمراراً في سياسة ذر الرماد المتواصلة منذ عجزهما عن التوظيف أو إيجاد حلول حقيقية، فضلاً على تكديس عشرات آلاف الموظفين على كشوف الرواتب، التي لا تغذيها سوى الضرائب أو المساعدات من الدول المانحة، تحت واقع احتلال